

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استكمال الاعتراض الجاري من قبل الشیخ مرتضی الحائری

لقد تحدّثت الرواية السالفة حول «التقاء العيدين» معاً وقد استكمل الشیخ الحائری اعتراضه الخامس قائلاً:

1. مع أنه يمكن أن يقال: إن المقصود هو مأذونية الانصراف للقاصي، ولعل المراد به (القاصي) من كان منزله فيما فوق الفرسخين، الذي لا يجب عليه الجمعة (وفقاً للروايات السالفة حول الفرسخين) وعلنا نقول بعدم وجوبها عليه (القاصي) ولو تكالّف و جاء إلى ما دون الفرسخين، و ربما كانوا مسافرين جاءوا لدرك العيد (فلا تتوجّب صلاة الجمعة) وإن فالرجوع (أي لو دخلوا) إلى الفرسخين فما دون (هو) مورد للابتلاء في كل جمعة، فالمورد مورد عدم الوجوب، لأن ذلك من باب الإذن في الانصراف (عن الوجوب إذ لم تتوجّب على القاصي أساساً فهذه قرينة عدم الوجوب) ولكن ينبغي أن يكون ذلك الترخيص معمولاً به بإذن الإمام لحفظ حرمة وعظمته. فتأمل (فلا تجدي الرواية لاستخراج شرطية المعصوم إذ لم تتوجّب على القاصي).

ولكن سننتقده بأنه لا يفسّر «القاصي» بالأبعد من الفرسخين فإن الشیخ الحائری لم يستجلب أية قرينة ووثيقة على تفسيره بل قد اقتصر بـ«لعل» بينما ينطبق «القاصي» عرفاً حتى لمسافة الفرسخ الواحد أيضاً لأنّه متبعاً عن منطقة إقامة الجمعة، إذن نمتلك عنوانين ضمن الروايات: «من كان على رأس فرسخين لا تلزم الجمعة» و «القاصي البعيد».

فبالتألي سيَنَضَمُ «القاصي» ضمن مستثنيات الجمعة - حتى لو اعتقدنا بوجوبها التعيني - بوzan «المريض والعاجز والمرأة» بحيث قد انمطّس أساس وجوبها لأنّها حرجية عليهم.

فهذه الهجّمة موجّهة إلى تبيان الشیخ الحائری ولكن الإشكالية الأخرى والسليمة هي التي استذكرها المحقق الخوئي فإنه قد استحضر روایتين آخرین حول التقاء العيدين أيضاً فاستشكل عليهما بجدارة وبراعة قائلاً:

1. «باب أنه إذا اجتمع عيد و جمعة كان من حضر العيد من غير أهل البلد مخيراً في حضور الجمعة و يستحب للأمام إعلامه» ذلك: محمد بن علي بن الحسين بـ[إسناده]^[1] عن الحلبی: أنه سأله أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر والأضحى إذا اجتمعا في يوم الجمعة، فقال اجتمعا في زمان علي عليه السلام، فقال من شاء أن يأتي إلى الجمعة فليأت و من قعد فلا يضره و ليصل الظهر و خطب عليه السلام خطبتين جماعة فيهما خطبة العيد و خطبة الجمعة.»

2. «محمد بن يعقوب^[2] عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن أبا علي بن سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اجتمع عيدان على عهد أمير المؤمنين عليه السلام، فخطب الناس فقام هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن أحبه أن يجمع معنا فليفعل و من لم يفعل فإن له رخصة يعني من كان متّحضاً (بعيداً).»^[3]

و تُعدّ هذه الرواية قرينة أخرى على تفسيرنا العرفي «القاصي» فإنّها قد نطقـت بـ«منتـحـياً» أي المـتـبـاعـد - لا ما يـفـوقـ الفـرسـخـين زـعـماً من الشـيخـ الحـائـريـ.

ثم عارض دلالـتها المـحقـقـ الخـوـيـيـ بـحقـ قـائـلاً: [4]

«وـ الجـوابـ: أـنـ شـيـئـاًـ منـ هـذـهـ الرـوـاـيـاتـ لاـ دـلـالـةـ لـهـاـ عـلـىـ الـمـطـلـوبـ (ـشـرـطـيـةـ الـمـعـصـومـ).ـ

Ø أمـاـ الصـحـيـحةـ (ـالـأـولـىـ)ـ فـلـانـهـاـ بـيـانـ لـلـحـكـمـ الـمـجـعـولـ فـيـ الشـرـيـعـةـ الـمـقـدـسـةـ عـلـىـ سـبـيلـ الـقـضـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ (ـبـصـورـةـ كـلـيـةـ)ـ وـ آنـهـ مـهـماـ اـجـتـمـعـ عـيـدـانـ فـالـمـكـلـفـونـ مـخـيـرـونـ بـيـنـ حـضـورـ الـجـمـعـةـ وـ تـرـكـهاـ بـتـرـخيـصـ ثـابـتـ مـنـ قـبـلـ الشـارـعـ الـأـقـدـاسـ كـمـاـ فـيـ سـائـرـ الـأـحـكـامـ،ـ لـآـنـهـ حقـ مـخـتـصـ بـإـلـامـ -ـ عـلـيـهـ السـلـامـ -ـ كـيـ يـكـوـنـ إـلـذـنـ الـمـزـبـورـ مـسـتـنـداـ إـلـيـهـ (ـفـيـعـدـ الـمـعـصـومـ شـرـطاـ لـلـجـمـعـةـ)ـ كـمـاـ لـعـلـهـ ظـاهـرـ.

Ø وـ آـمـاـ خـبـرـ سـلـمـةـ،ـ فـمـخـدوـشـ لـضـعـفـ السـنـدـ أـوـلـاـ،ـ فـإـنـ فـيـ الطـرـيـقـ مـعـلـىـ بـنـ مـحـمـدـ وـ لـمـ يـوـثـقـ،ـ وـ كـذـاـ الـحـسـينـ بـنـ مـحـمـدـ،ـ وـ إـنـ كـانـ الـظـاهـرـ أـنـ الـمـرـادـ بـهـ الـحـسـينـ بـنـ عـامـرـ بـنـ عـمـرـانـ الـثـقـةـ بـقـرـيـنـةـ رـوـاـيـتـهـ عـنـ مـعـلـىـ بـنـ مـحـمـدـ،ـ وـ كـيـفـ كـانـ فـيـكـفـيـ الـأـوـلـ فـيـ قـدـحـ السـنـدـ لـوـلـاـ وـقـوـعـهـ فـيـ إـسـنـادـ كـامـلـ الـزـيـاراتـ[5].ـ

وـ لـكـنـاـ قـدـ أـصـلـلـنـاـ ضـابـطـاـ عـامـاـ بـأـنـاـ مـسـتـغـفـونـ عـنـ التـوـثـيقـاتـ الـخـاصـةـ وـ التـصـرـيـحـاتـ النـاصـمةـ بـلـ يـهـمـنـاـ لـتـوـثـيقـ الـمـرـءـ وـ تـعـديـلـهـ أـلـاـ يـقـدـحـ وـ لـاـ يـجـرـحـ -ـ أـيـ عـدـمـ الـمـانـعـ -ـ وـ لـهـذـاـ سـيـعـدـ الـمـجـاهـيلـ مـوـئـقـينـ نـظـرـاـ لـأـصـالـةـ الـعـدـالـةـ وـ الـصـحـةـ وـ أـخـذـاـ بـنـقـلـ الـجـلـيلـ عـنـهـ.

Ø وـ ثـانـيـاـ:ـ بـقـصـورـ الدـلـالـةـ بـنـحـوـ مـاـ مـرـ فـيـ الصـحـيـحةـ،ـ فـإـنـ قـوـلـهـ -ـ عـلـيـهـ السـلـامـ -ـ :ـ «ـفـإـنـ لـهـ رـخـصـةـ»ـ بـيـانـ لـلـتـرـخيـصـ الـثـابـتـ مـنـ قـبـلـ اللـهـ تـعـالـىـ الـذـيـ هوـ حـكـمـ مـنـ الـأـحـكـامـ (ـبـأـنـ الـجـمـعـةـ عـدـيمـةـ الـوـجـوبـ وـاقـعـاـ كـقضـيـةـ حـقـيقـيـةـ)ـ لـآـنـهـ إـعـمـالـ لـحـقـهـ الـمـخـتـصـ بـهـ (ـعـلـيـهـ السـلـامـ لـكـيـ تـنـوـطـ الـجـمـعـةـ بـالـمـعـصـومـ).ـ

Ø وـ آـمـاـ روـاـيـةـ إـسـحـاقـ -ـ فـمـضـافـاـ إـلـىـ ضـعـفـ سـنـدـهاـ بـمـحـمـدـ بـنـ حـمـزـةـ بـنـ الـيـسـعـ وـ مـحـمـدـ بـنـ الـفـضـيـلـ حـسـبـ نـقـلـ صـاحـبـ الـوـسـائـلـ،ـ لـتـرـدـهـمـاـ بـيـنـ الـمـوـتـقـ وـغـيـرـهـ.ـ قـاـصـرـةـ الدـلـالـةـ أـيـضاـ،ـ فـإـنـ ظـاهـرـ إـسـنـادـ (ـإـلـىـ الـمـعـصـومـ)ـ فـيـ قـوـلـهـ:ـ «ـفـقـدـ أـذـنـتـ لـهـ»ـ وـ إـنـ كـانـ (ـالـإـسـتـنـادـ)ـ إـلـىـ الـإـلـامـ إـلـاـ أـنـهـ لـيـسـ بـمـاـ هوـ إـلـامـ (ـكـيـ نـسـتـبـنـتـ شـرـطـيـةـ الـمـعـصـومـ)ـ بـلـ مـاـ هوـ مـبـيـنـ لـلـحـكـمـ الإـلـهـيـ (ـكـالـقـضـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ)ـ وـ يـفـرـغـ عـنـ لـسـانـ الشـارـعـ الـمـقـدـسـ،ـ نـظـيرـ مـاـ يـقـولـ الـمـجـتـهـدـ لـلـمـسـتـقـيـ:ـ أـذـنـتـ لـكـ فـيـ كـذـاـ،ـ أـوـ لـآـذـنـ أـنـ تـفـعـلـ كـذـاـ،ـ فـإـنـ الـجـمـيـعـ بـيـانـ عـنـ الـحـكـمـ الـثـابـتـ فـيـ الشـرـيـعـةـ الـمـقـدـسـةـ،ـ وـ لـاـ خـصـوصـيـةـ لـلـإـلـامـ أـوـ الـمـجـتـهـدـ بـمـاـ هوـ كـيـ يـكـشـفـ عـنـ الـحـقـ وـ الـاـخـتـصـاـصـ (ـوـ الـشـرـطـيـةـ)ـ وـ قـدـ تـلـخـصـ مـنـ جـمـيـعـ مـاـ تـقـدـمـ عـدـمـ اـشـتـرـاطـ إـقـامـةـ الـجـمـعـةـ بـإـلـذـنـ الـخـاصـ،ـ لـضـعـفـ مـسـتـنـدـ الـقـائـلـينـ بـالـاشـتـرـاطـ،ـ فـلـاـ فـرـقـ فـيـ مـشـروـعـيـتـهـاـ بـيـنـ عـصـرـيـ الـحـضـورـ وـ الـغـيـرـةـ عـمـلـاـ بـإـطـلـاقـ الـأـلـدـةـ،ـ كـمـاـ أـنـهـ غـيـرـ وـاجـبـ تـعـيـيـنـاـ،ـ لـقـيـامـ الدـلـلـ عـلـىـ الـعـدـمـ كـمـاـ مـرـ مـسـتـقـسـيـ،ـ وـ نـتـيـجـةـ ذـلـكـ هوـ الـوـجـوبـ التـخـيـرـيـ عـلـىـ التـفـصـيـلـ الـذـيـ تـقـدـمـ،ـ هـذـاـ كـلـهـ بـحـسـبـ مـاـ تـقـضـيـهـ الـأـدـلـةـ الـاجـتـهـادـيـةـ.ـ»ـ

وـ قـدـ صـاحـبـنـاـ أـيـضاـ أـسـتـظـهـارـهـ النـفـيـسـ إـذـ:

· أـوـلـاـ:ـ لـوـ فـسـرـنـاـ هـذـهـ الرـوـاـيـاتـ «ـبـالـحـقـ الـخـاصـ وـ الـشـرـطـيـةـ»ـ لـلـزـمـ أـلـوـ لـمـ يـسـتـفـدـ الـمـعـصـومـ مـنـ حـقـهـ لـتـوجـبـ الـجـمـعـ عـلـىـ الـجـمـيـعـ حـتـىـ القـاصـيـ،ـ بـيـنـمـاـ يـعـدـ مـحـذـورـاـ زـائـفـاـ،ـ وـ لـهـذـاـ تـبـدوـ قـضـيـةـ حـقـيقـيـةـ كـلـيـةـ قـدـ دـلـلـتـ عـلـىـ أـسـاسـ وـجـوبـ الـجـمـعـ وـاقـعـاـ سـوـىـ الـمـأـذـوـنـينـ -ـ كـالـقـاصـيـ وـ الـمـرـيـضـ وـ...ـ.

· ثـانـيـاـ:ـ أـسـاسـاـ إـنـ روـاـيـتـيـ الـحـلـبـيـ لـمـ تـفـكـكـ بـيـنـ القـاصـيـ وـغـيـرـهـ،ـ بـحـيـثـ سـنـسـتـنـتـجـ أـلـاـ خـصـوصـيـةـ لـهـمـاـ،ـ وـحـيـثـ إـنـهـ تـعـدـ مـثـبـاتـ قـاطـبـةـ فـلـاـ يـحـقـ أـنـ نـقـيـدـ بـقـيـةـ الرـوـاـيـاتـ «ـبـإـلـذـنـ الـخـاصـ لـلـقـاصـيـ»ـ فـبـالـنـهـاـيـةـ لـمـ يـتـكـاملـ الـإـسـتـدـلـالـ بـالـمـنـظـومـةـ السـادـسـةـ عـشـرـةـ تـجـاهـ شـرـطـيـةـ

[1] الفقيه ١-٥٠٩-١٤٧٣ .

[2] الكافي ٣-٤٦١-٨ .

[3] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٧، صفحه: ٤٤٧، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[4] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 11. ص40 قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.

[5] وقد عدل (قده) عن ذلك أخيراً.